

## الانثروبولوجيا والاستعمار (\*)

جيرار لكلرك

مراجعة: صالح زهر الدين

التي خلقها له خصيصاً من له مصلحة في إبقاء هذا الوضع كما هو عليه. وإذا لم يفهم الانسان حقيقته وواقعه سيكون عرضه لأية قوة تعمل على نسج هذه الحقيقة والواقع حسب ما تقتضيه مصلحتها وامتيازاتها.

هكذا كان مصير الشعوب الضعيفة، والعالم الثالث منها - بنسب متفاوتة - حتى عصرنا الحاضر، مع الاستعمار عبر سياسته الهادفة للسيطرة والاستغلال، وتكريس واقع التابع والمتبوع، حتى أصبح قول فوكو: «القدر التاريخي المتعالي الذي خصّ به الغرب» وكأنه آية من آيات الله البينات، يحذر المساس بها أو التعرض لقدسيّتها». وإن أكثر المجتمعات الإنسانية خضوعاً للسيطرة الإستعمارية هي المجتمعات - البدائية - على أساس المواجهة - التفوقية - التي كان يجيهاها الاستعمار، ويمارس من خلالها عملية القهر والاضطهاد والاستغلال. ومن منطلق المعالجة الدقيقة والموضوعية لهذا الواقع، فقد صدر عن سلسلة الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية في معهد الإنماء العربي كتاب «الانثروبولوجيا والاستعمار» لمؤلفه جيرار لكلرك، وترجمة

عندما كان الإنسان هو الأصل، باعتباره الكائن المميز بين الكائنات الأخرى، فقد تجسّدت مميزاته تلك بالمقومات التالية:

أ - النطق أو اللغة للتفاهم بين الجنس البشري على طريق التبادل الحضاري الهادف لخدمة المجتمع الانساني وتطوره.

ب - التفكير الذي يؤكد بأن أي مهندس فاشل أفضل من أمة مهترية.

ج - انتاجه الاجتماعي.

وبالتالي فإن أي علم يتناول الإنسان فإنه يستهدفه من مختلف جوانبه ونشاطاته، ولم تخرج الانثروبولوجيا - التي هي علم الإنسان بحد ذاته - عن هذا الإطار باعتبارها العلم الذي يحدد المجتمعات انطلاقاً من «وحدانية» أصل الانسانية التي انطلق منها مورغان وتايلور ثم ركز عليها كل من كونت وسبنسر وماركس فيما بعد.

انطلاقاً من ذلك، فإن الإنسان هو الذي يكرس الحقائق ويجتدها عبر معاناته ومعايشته الواعية والمدرّكة لها. وإذا بقي بعيداً عن إدراكها بعمق فإنه يبقى أسير الأوهام

(\*) جيرار لكلرك: الانثروبولوجيا والاستعمار، ترجمة جورج كورة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1983.

وذلك على أساس المبدأ الذي يقول بأنه « ليس من انسان كالجذيرة، قائم بذاته، بل هو جزء من الكل، من الأصل ».

وهنا لا بد من الاشارة إلى الدور الذي اضطلع به الاقتصاد السياسي الانكليزي عندما تولى قيادة التنظيم للثورة الصناعية، وه للثورة « الاستعمارية، ومن موقع مؤثر وهادف الى تغيير كامل في النظرة الى المجتمعات غير الغربية، حيث اختفت بذلك أطروحة الانسان البدائي السعيد الذي لا همّ له إلا رغد العيش، لتحل محلها أطروحة الانسان الجامد، المتحجر والكسل، والكل هو العائق الأول بالنسبة للعمل والتصنيع...

وإذا نظرنا إلى طبيعة العصر الذي سبق عصر الثورة الصناعية، حيث كان الاقطاع يسيطر على قمة الهرم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإننا نلمس بوضوح مدى الأهمية التي أحدثتها ايدولوجية عصر الأنوار، والتي بلغت أقصى مراحلها في الحركة التي قامت من أجل إلغاء العبودية في الأربعينات من القرن التاسع عشر. وقد أدت أفكار كل من « غرنفيل شارب » و« فيلبر فورس » إلى إلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية عام 1833 وفي المستعمرات الانكليزية عام 1848. هذا في الوقت الذي كانت تتباطأ فيه الحكومات في إدخال التمدّن إلى الداخل الأفريقي. ولذلك اعتبر الرواد الأوائل الذين استطاعوا دخول هذه المناطق المجهولة أبطالاً مندفعين، أمثال بارث وستاني ليفنغستون، وذلك ما بين عامي 1850 و1880.

إلا أن ما يمكن تسجيله، هو ما حلته تلك « الرحلات العلمية » إلى مجاهل القارة الأفريقية، والتي قامت على أثرها جماعات هامة ادعت نصرتها ومساعدتها للسكان الأفارقة، كالجمعية الباريسية الاتنولوجية التي تأسست عام 1839، كما تأسست جمعية مماثلة لها في لندن عام 1843. وقد كان الهدف الأساسي الذي تمحور حول المهمة التي أقيمت على عاتق هذه الجمعيات وممثلها، يتمثل بتجزئة أفريقيا وتفتيتها على طريق ضبط أمورها بشكل أفضل وفي سبيل

الدكتور جورج كتورة، وذلك في طبعته الأولى لعام 1982. ويقع في ( 237 صفحة ) من الحجم الوسط.

قسم المؤلف كتابه على الشكل التالي:

- مقدمة بسيطة يعقبها ثلاثة فصول:

1 - يتناول الفصل الأول موضوع: الامبريالية الاستعمارية والانتروبولوجيا.

2 - يتناول الفصل الثاني موضوع: الانتروبولوجيا الكلاسيكية أمام الحقيقة الاستعمارية.

3 - يتناول الفصل الثالث موضوع: الانتروبولوجيا المعاصرة ومرحلة ازالة الاستعمار.

وبالإضافة لهذه الفصول الثلاثة، فقد وضع المؤلف ملحقاً لها بعنوان: عصر التنوير: تاريخ ما قبل الانتروبولوجيا وما قبل الاستعمار.

ولقد مثل الشرق في الواقع، نقطة الارتكاز التي استند إليها الغرب، وخصوصاً في القارة الأفريقية، باعتبارها إحدى قارات العالم القديم. وقد انصبّ الاهتمام الغربي بآدئ ذي بدء، على التجارة، وعبرها إلى العادات والتقاليد والمعتقدات الغريبة المثيرة؛ مركزاً بصورة مبدئية على الطريقة التي تدرس فيها المجتمعات غير الغربية للنفوذ إلى ما يضمن السيطرة المطلقة عليها واخضاعها لسلطانه في سبيل هدف مركزي يتمحور حول نهب خيراتها وثرواتها وتحويلها لمصلحته القومية والاستعانة بسكانها « مادة » للحروب التي يخوض الاستعمار غمارها بقصد الفتح والتوسع. وعلى أساس الترابط العضوي بين الفرد والمجتمع من ناحية، وبينه وبين الطبيعة من ناحية أخرى، فقد كتب « انطوان دي مونتكريستين »، في نهاية عصر النهضة، والذي يعتبر رائداً من رواد الاقتصاد السياسي، « يولد الانسان ليعيش من تحقيقه لواجبه المتنامي في العمل.. وإن سعادة الإنسان تكمن في الثروة، والثروة تكمن بدورها في العمل ». ثم أكمل كل من آدم سميث وريكاردو ( وهما من الاشتراكيين الطوباويين ) ما قام به مونتكريستين، عندما اعتبراً « الثروة نتيجة العمل القاسي تجاه الطبيعة القاسية »،

كتاباه عام 1884 بهذا الخصوص، قائلاً « بأن كارل ماركس بالذات هو الذي كان قد اعتزم أن يعرض نتائج أبحاث مورغان بالارتباط مع معطيات دراسته المادية للتاريخ وأن يوضحها على هذا النحو وحسب كل أهميتها. ذلك ان مورغان قد اكتشف من جديد في أميركا وعلى طريقته الخاصة المفهوم المادي عن التاريخ، الذي سبق واكتشفه ماركس منذ أربعين سنة، وعلى هداه توصل، في النقاط الرئيسية، عند مقارنته البربرية والحضارة، الى نفس النتائج التي توصل اليها ماركس. وكما ان اقتصادي المانيا الرسميين استنسخوا « رأس المال » بمجهود يوازي عندهم في لزوم الصمت حوله، كذلك بالضبط سلك ممثلو علم « ما قبل التاريخ » في انكلترا حيال « المجتمع القديم » لمورغان. وكل ما يستطيعه عملي، هو أن يعوض، بصورة ضعيفة، عما لم يكتب لصديقي الراحل القيام به ».

من هنا يبدو بصورة واضحة، وبالنسبة للمدرسة التطورية، انه لا يمكن فهم العقل الانساني إلا بربطه بالعقل التاريخي. كما أن فهم الممارسة الانسانية ممكن فقط من خلال التاريخ باعتباره تاريخ بشر متجانسين، تحتويهم دائرة عامة. من هذا المنطلق يقول « تايلور » في تحديده الشهير للثقافة: « الثقافة أو الحضارة، بالمعنى الأثني للكلمة، هي كل ما يفهم من العلم والعقيدة، الفن والأخلاق، القانون والتقاليد، وكل الملكات الأخرى والعادات أو كل ما حصله الانسان باعتباره عضواً في المجتمع ». وفي حين أن عصر التنوير قد لمح إلى تصور مماثل دمج فيه بين الطبيعة والثقافة، نجد أن الانتروبولوجيا الحديثة قد أولت علاقات الانتاج الطبيعية أهمية قصوى؛ إذ ردت كل مجتمع إلى درجة من درجات التطور التقني والاقتصادي. وهكذا أصبح مفهوم التقدم مفهوماً أساسياً قادراً على استيعاب كل توسع جديد للعقل الطبيعي؛ إذ لم يعد مهدداً لا من الكهنة ولا من السياسيين، ولا ممن يريدون التمتع عليه. أما أنصار المدرسة التطورية فقد رأوا في التقدم ثمرة التكامل في الأدوات المادية وثمره التعقيد في العلاقات خلال مراحل تطورية ومعقدة؛

استعمار واستغلال لها أطول. وليس أدل على ذلك من الاعتراف الذي أدلى به « ستانلي » نفسه، وبكل صراحة، مؤكداً بأنه تم « شراؤه » من قبل ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا، ليعمل على تجزئة أفريقيا، كما أوحى بذلك مؤتمر بروكسل عام 1876، وليكون على رأس البعثات العلمية العاملة في الكونغو - الأعلى.

وهكذا فرضت هذه « الحضارة الأوروبية المتمدنة » عامل التكريس القانوني - عبر قوتها - لسياسة تفتيتية تقسيمية نابعة من خلفية « استعلائية تفوقية »، مكرسة في الوقت ذاته التمييز بين الرجل « الأبيض - المتمدن » وبين الانسان البدائي المتخلف، الذي يجب أن يبقى تابعاً له وفي حالة من العبودية والجهل سببها لونه المميز - غير الأبيض -. إلا أن بعض المبشرين كـ « ليفنغستون مثلاً »، الذي يعتبر بجائنة إنساني النزعة، كرس نزعة الانسانية هذه عندما لعب دوره بعيداً عن التجارة بالدين والإنسان على السواء، « لأن المضمون الخلقي يغلب عنده على المضمون الاقتصادي ».

لقد شكلت هذه الفترة في الواقع تمهيداً لطفرة جديدة شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالتحديد بدءاً من 1860، تمثلت في مرحلة تكون الانتروبولوجيا كعلم. وقد توافقت ذلك مع بداية الاستعمار والايديولوجية الاستعمارية، التي ظهرت فيها معظم مؤلفات المدرسة التطورية التي كان من أبرز أعلامها: « باخ أوفن » و« ماين » و« تايلور » و« ليبوك » و« مورغان ». إلا أن بعضهم (ماين، تايلور، ليبوك) كان منظراً للاستعمار، في الوقت الذي اختلف عنهم هنري لويس مورغان، لا من خلال موقفه من التمدن، بل من نظام المجتمع البرجوازي - الفيكتوري الذي ظهر في القرن التاسع عشر. وانطلاقاً من ذلك، أشار فريدريك أنجلز إلى الأهمية التي يحتلها كتاب مورغان « المجتمع القديم » باستناده في أشهر مؤلفاته « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة »، إلى مادة مورغان ونظرياته. وقد ذكر أنجلز، في مقدمة الطبعة الأولى من

فالتقدم يتمظهر من خلال الانتقال من المرحلة الحيوانية إلى المرحلة البدائية، ومن هذه إلى البربرية، ومنها إلى التمدن. وفي مرحلة الثورة الصناعية صار معيار التقدم يقاس بدرجة التطور التقني. لذلك اهتمت المدرسة التطورية في القرن التاسع عشر بالمعرفة الكاملة للممارسات التي يمكن فهمها وللسلوك الإيماني الذي يمكن معاينته في المجتمعات البدائية. وليس معنى الممارسات بالنسبة للبدائيين، كما هو بالنسبة لكهنتهم، ناتجاً عن التأثير الذي تمارسه اللغة على العقل الانساني (تايلور). وفي العلم الوضعي فقط، يمكن فهم اللغة واعتبارها موصلة إليه. ثم أن النظرية الانثروبولوجية هي الوحيدة القادرة على تقديم علم يتعلق بالمحتوى الذهني للخرافة، وعلى فهم الثقافات غير الغربية بشكل عام؛ فهي بالواقع ثمرة «التمحور التاريخي والمعرفي» الفريدة.. وبالتالي فهي الوحيدة «المعلقة» من هذه الزاوية، لا الثقافة البدائية بحد ذاتها.

فهذه المدرسة التطورية إذن اعتمدت الثقافة البدائية على ضوء المعرفة العلمية التي تشكل الانثروبولوجيا الجديدة فرعاً أساسياً منها، بعد أن ساهمت الانثروبولوجيا ما قبل الكلاسيكية، التي تعتبر نفسها جزءاً من التجانس التاريخي ووحدة الانسان، في إقامة حاجز أو قطعة بين الثقافة البدائية والمعرفة العلمية هذه.

رغم ذلك، يبقى الاستعمار محور الاستقطاب الأساسي الذي دفع بالانثروبولوجيا إلى ميدان البحث والاستقصاء، وبشكل لا يخرج مطلقاً على أهدافه. وبالنظر الى عامل الاختلاف في تحديد الاستعمار الحديث ومميزاته، فقد انطلق الكاتب في تحديده للاستعمار المعاصر (في نهاية القرن التاسع عشر) مؤكداً أن ايديولوجية هذا الاستعمار ليست أكثر من تبشير يدعي الأخلاق والعلم. ففي عصر النهضة كانت تم المقايضة بين التبشير بالله وبين السيطرة على الذهب. أما في القرن التاسع عشر فقد تمت مبادلة المناحي المدنية «بالمواد الأولية غير المستخرجة بعد». وعلى أية حال، فإن الاستعمار الآن، هو من شأن التقنية والعلم.

وانطلاقاً من اعتبار ان الانثروبولوجيا تمثل أحد موجودات الاستعمار الثمينة، فقد كان لها موقعها ضمنه بالطبع، خاصة وان المهمة تتمحور حول دراسة الشعوب الخاضعة له، ولم تكن الانثروبولوجيا بعيدة عن هذا الواقع، في الوقت الذي اعتبرت فيه أوروبا أن فتحها لأفريقيا «أمام مدنيتهما» وللتجارة العالمية، كان حقاً لها وواجباً «مقدساً» يجبرها على تأديته والقيام به ولو كانت نتيجته عنفاً استعماريّاً ونهباً استعماريّاً، يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، لتميزه، بالتفوق العلمي خاصة في مجال العلوم الاجتماعية.

وفي الوقت الذي بلغت فيه تناقضات الاستعمار أعلى مراحلها ليصل الى المرحلة «الامبريالية»، كان دور الانثروبولوجيا واضحاً في اعتبار الحركة الاستعمارية لا تقتصر على التوسع والسيطرة الاقتصادية فحسب، بل كانت أيضاً سيطرة إثنية مركزية ثقافية؛ حيث ان الاستعمار يفترض الإيمان بثقافة واحدة، تقوم على إرساء العلوم الاجتماعية. وقد كان «جاك بيرك» واضحاً عندما قال: «لقد فرضت الامبريالية على العالم طريقة وعي في الوقت الذي كانت تفرض فيه شكل الادارة». وعلى هذا الأساس شكلت «الامبريالية» موقع «المركز» الذي يعطي المجتمعات البدائية وجوداً من خلاله هو، وكذلك وجود «ما وراء البحار»، وإلا تنعدم بدونه قيمتها وأهميتها. حتى أن بعض المنظرين الاستعماريين - كجبرولت مثلاً - نادى بمبدأ «التأثيل» بين المستعمرين والمستعمرين متناسياً أن هذا المبدأ يفرضه الامبريالية فرضاً وبالقهر على الشعوب الخاضعة لسيطرتها وبأساليب مختلفة تصب في النهاية في المصعب الاستعماري، هادفة إلى تحويل هذه الشعوب جزءاً منها والقضاء على كل ما يمت لتاريخها ووجودها بصلّة؛ خاصة وانه يعترف أخيراً «بتفوق» الحضارة الغربية.

إلا أن «دور كايم» انتهج طريقاً آخر في بحث هذه المسألة، مع إيمانه أولاً بضرورة اقتناع الآخرين بمواضيع

صغيرة جداً، وذلك انطلاقاً من دراسته حول النظام العقاري في السودان التي توضح عدم وجود رقعة أرض دون مالك... ولو أقرّ البعثيون أن القائد (رئيس القبيلة) أو رئيس الوحدة السياسية هو المالك للأرض، فذلك يعني أنه المالك الإداري لها وهو الممثل الشرعي للجماعة التي تعتبر المالكة الفعلية صاحبة الحق في الأرض.

وبالرغم من تعزّز (المدرسة) الانثروبولوجيا التطورية في بريطانيا، وظهور نظرية التائل في باريس كما في لندن خلال 1880-1900، إلا أن الاستعماريين البريطانيين انتهجوا سياسة «الادارة الذاتية» في أفريقيا، وأحلّوا الإدارة غير المباشرة مكان الإدارة المباشرة. ولم تنطلق هذه السياسة من الاعتراف بشرعية الأفارقة بل بإرادة الموظفين الإنكليز في ترك الأمور الصغيرة إلى القيادة المحلية التقليدية، الذي لم يأخذ طابع «الأمر الإلزامي» بقدر ما كان اختبار هذه الفئات على أساس موافقتها هي، المنطلقة من مصلحتها وتكيفها مع المصلحة الاستعمارية، حيث أصبحت من هذا المنظار جزءاً من السلطة الامبريالية، تحقق أهدافها «بالنيابة» لخدمة «المركز».

بدأ تطبيق سياسة الإدارة غير المباشرة في نيجيريا، لخصوصياتها المميزة. وكما ارتكزت «الدراسة الوصفية» الفرنسية على كلوزل ودلافوس، كذلك كان وضع «الدراسة الوصفية» الانكليزية التي ارتكزت على «فريدريك لوغارد» و«ميك» (MEEK)، خاصة وأن لوغارد اتبع هدفاً يتمثل في الإبقاء على النظام الاستعماري وتطويره أولاً، ثم إقامة علاقات جديدة بين المستعمر والشعوب المستعمرة، مطبقاً سياسة «فرق تسد»، لأنه لم يكن يبيّن إطلاقاً لأي «استقلال» خاصة وأن هذا «الاستقلال» يمثل تناقضاً جوهرياً مع السياسة الاستعمارية وسيطرتها. ومع وجود «لوغارد» بالذات كممثل لهذه القوة الامبريالية في المستعمرة التابعة؛ وهو الذي أدرك باكراً ضرورة اجراء الدراسات الميدانية، فقد كانت خطوته الأولى تتمثل بإيجاد رجل صاحب تأثير وجعله

المدينة الغربية، مستخلصاً ضرورة تكيف الاستعمار مع المؤسسات المحلية، أي اتباع «سياسة بدائية» متنوّرة تداعي الخصوصيات كافة. إلا أننا نلاحظ بصورة واضحة أن «دور كام» ذاته يؤمن بضرورة «الاستعمار» وسيطرته على الشعوب ونهب ثرواتها وخبراتها ودمائها، ولكن بطريقة «تكتيكية» مع خصوصياتها. ولم تقلل هذه النظرة من شأن الانثروبولوجيا المستقبلية الوظيفية في تطوير المفاهيم الاستعمارية. وهذه عملية قد تمت منذ مطلع القرن العشرين ومن داخل الايديولوجية التطورية بالذات، انطلاقاً من الصعوبات التي واجهت الامبريالية. وعن طريق ذلك نشأ ما يسمى بالانثروبولوجيا «الميدانية»، التي انطلقت في فرنسا من مبادرة بعض الحكام الذين رغّبوا في معرفة «الشعوب» الخاضعة لسيطرتهم معرفة صحيحة. والدور الحاسم في ذلك يرقى الى «كلوزل» حاكم أفريقيا الغربية في بداية هذا القرن، الذي أوجد عام 1915 لجنة الدراسات التاريخية والعلمية لأفريقيا الغربية الفرنسية، والذي طلب من مساعديه إمداده، بطريقة مفصلة، بالمعلومات عن أنظمة القضاء السوداني، بهدف إحلال القانون والادارة المدنية مكانها. وقد نجح «كلوزل» ومساعد «دلافوس»، أحد رواد الأبحاث الميدانية، في خلق «الدراسة الوصفية» لمنطقة السنغال - النيجر العليا، الذي اعتبر بحق - (دلافوس) - إن لم تنطبق عليه كل شروط الانثروبولوجيا المعاصرة - نقطة الانطلاق في قطاع كامل في المدرسة الانثروبولوجية الفرنسية، مستعيراً مفاهيم المدرسة التطورية ومصطلحها، مستمراً في اصراره على الحديث عن مجتمعات بدائية وعن مراحل التمدّن، معترفاً بما للشعوب المستعمرة من مدنيّة يجدر بالمستعمرين والمسيطرين دراستها ووصفها، وموضحاً في الوقت نفسه استحالة فصل عنصر عن سواه داخل النسق الاجتماعي والثقافي، وينتهي أخيراً إلى التأكيد على أنه من وجهة نظر الشعور البدائية لا يحق إطلاقاً للسلطة الفرنسية أن تعتبر الأرض ملكاً لها، أو أن تقتطع منها لمجموعات أو أفراد بما يعتبر امتيازاً، حتى ولو كانت الأراضي المقتطعة

الانثروبولوجيا شكلاً مميزاً من أشكال الثقافة الغربية، خاصة حين تتصدى نظرياً للثقافات الأخرى، والتي تعتبر في الوقت نفسه مواجهة مع حضارته الخاصة. وقد أعلن مالفينسكي صراحة أنه قد اندفع لدراسة الانثروبولوجيا بتأثير (قرقه) من المدينة التقنية وصفتها غير الانسانية. وبصورة أكثر وضوحاً، فقد فضح مالفينسكي في إحدى مقالاته الصفة غير الانسانية و«المجزوءة» للتقدم التقني الذي يحول الإنسان إلى آلة. ولم تعد الانثروبولوجيا لديه حارساً أعمى للمدينة إزاء العادات «المحبطة»، بل حارس الحياة الأصلية إزاء احباطات المجتمع الصناعي. وهي بالنسبة إليه شكل من أشكال الهرب الروماني بعيداً عن الثقافة (الغريبة) المقلوبة. وأصبحت الانثروبولوجيا لديه ثمرة لقاء الثقافة الغربية مع الثقافات الأخرى.

لقد كان مالفينسكي رائداً من رواد العمل الميداني، معتبراً أن على الانثروبولوجيا أن تعمل ميدانياً لتفهم المجتمع من الداخل. كما يجب على الانثروبولوجي أن يعيش الواقع الذي يريد دراسته، بكل تفاصيله، ليكتب عنه بدقة وصدق، ولكي يتجنب الثغرات الناتجة عن معلومات منقوصة عن موضوع بحثه، لأن القيام بالأبحاث الانثروبولوجية ميدانياً هو عمل صعب بالطبع، لكنه كبير الفائدة في الواقع. ومن ناحية أخرى، فقد دعا مالفينسكي عند إجراء البحث الميداني إلى الابتعاد والانقطاع عن «الناس البيض» الذين ينتمون للموقع الاستعماري وينطلقون دوماً من المصلحة الاستعمارية في جميع تقديراتهم. كما حدّد منهجية الانثروبولوجي وموضوعيته وأمانته على ضوء انغماسه ومعاشته اليومية المستمرة لموطن السكان الأصليين حتى يصبح أخيراً وكأنه عنصر من عناصر وجودهم. وهكذا كرّس وجوده كمنظر وعالم ميداني أكثر صلابة منه عالم معرفة فقط. هذا في الوقت الذي كان فيه «بواس» يعتقد بأنه يجب على الانثروبولوجيا أن تكون نظرية، لا مجرد تجميع لوقائع خام، نعم سبقاً أنها غير موجودة. إنها نظرية تحليلية لا تجميع تأملي، ولقد تمّ انتزاع

قائداً، واخضاع المزيد من القرى والأقاليم لسلطته، ثم إفهامه كيف يمد سيطرته؛ هذا إلى جانب إفهامه معنى السلطة ومعنى المسؤولية، كما أصرّ على تحديد مؤسسة هذه القيادات ضمن ما سمّاه الانثروبولوجيون لاحقاً «البنية الاجتماعية الكلية». ولقد اتبع زملاء لوغارد وأتباعه المنهج نفسه، ومنهم على سبيل المثال، «كاميرون» المرحي بسياسة الإدارة غير المباشرة في أفريقيا الشرقية (1920)، والذي يعتبر الانثروبولوجيا جزءاً هاماً من عدة الإداري الثقافية، ويعود إليه الفضل في خلق «الاداريين الانثروبولوجيين» أو «انثروبولوجي النظام» الذين أصبحوا أعضاء في المعهد الانثروبولوجي الملكي في لندن، وهو المعروف باسم (Ethnological Society).

ونتيجة القول أن هذه الدراسات «الميدانية» ومثلها عملوا مباشرة مع الاستعمار ولخدمة الاستعمار أيضاً، ولم يخرجوا عن نطاق هذه المهمة مطلقاً.

وبالنظر إلى الانثروبولوجيا الكلاسيكية أمام الحقيقة الاستعمارية، فقد شكلت العشرينات من هذا القرن فاصلاً حاسماً في تاريخ الانثروبولوجيا الحديثة. فالممارسة الميدانية هي التعبير عن تغير جذري لمعنى الممارسة والخطاب الانثروبولوجي، وهي التعبير عن التحول في مفهوم المجتمعات «البداية»؛ هذا بالإضافة إلى أن بداية القرن العشرين شهدت سيطرة المدرسة الوظيفية على الانثروبولوجيا. وتغيرت مهمة «الانثروبولوجي» الذي أصبح باحثاً ومنظراً في الوقت نفسه، جامعاً بين البحث والتنظير، باعتبار أن مؤسسي هذه المدرسة «الوظيفية» (أمثال برونسلا ومالفينسكي وراي كليف براون) كانوا أكثر «استقلالية» بالنسبة للإدارة الاستعمارية عن أولئك الذين عملوا مباشرة مع الاستعمار ولخدمته (كولافوس وماك مثلاً).

ويعتبر مالفينسكي بالنسبة لتاريخ هذه المادة من أوائل الذين حدّدوا الشروط الجديدة للانثروبولوجيا بالمعنى المعاصر للكلمة، وهو أول الباحثين الميدانيين، الذي اعتبر

الانثروبولوجيا من التاريخ لتدخل مشروع العلم الاجتماعي الجديد.

أما رادكليف براون فإنه اضطر في محاولته اعطاء الانثروبولوجيا الجديدة نقاء ومنهجية، وأن يذوّب هذا العلم في النظرية العامة المتعلقة بالمجتمعات، أي في علم الاجتماع. وفي الوقت ذاته أعطاه تمايزاً معرفياً؛ هذا بالإضافة الى اعتباره المجتمعات أنظمة طبيعية، كما أن المجتمعات البدائية هي بدورها أيضاً أنظمة طبيعية، ولكنها بسيطة.

من ناحية أخرى لقد ميّز رادكليف براون بين العلاقات الاجتماعية التجريبية، والبنى الاجتماعية التي بينها الانثروبولوجي، لكنه أعلن في مكان آخر « أن البنى الاجتماعية صحيحة وحقيقية تماماً مثل الأعضاء بالنسبة للأفراد، وأن المجتمعات عبارة عن بنى ». إلا أنه لم يربط في التحليل الوظيفي بين نشأة الانثروبولوجيا الميدانية والموقف الامبريالي الجديد في ثلاثينات القرن العشرين، بل ربطها بعث المدرسة التطورية النظري وبالضرورات العملية المترتبة عن وضع طريقة تحليل جديدة؛ لكن ذلك لا يعني أن أزمة الامبريالية لم تكن واضحة في حينه، بل أنها لم تدرك على أنها تشكل مع أزمة التطورية أزمة واحدة.

إلا أن العصر الذي عاش فيه مالفينوسكي ورادكليف براون كان قد بلغ المرحلة الامبريالية بما فيها من قهر واضطهاد واستغلال للأرض والبشر، وإلى الحد الذي لم يعد أمام الانثروبولوجي إلا « الحقيقة الاستعمارية » وسيرورة الانتشار بين ثقافة أهل البلاد والثقافة الأوروبية، بمعنى محاولة دراسة الانسان بطريقة تسيء للانسان وتجرح إنسانيته. ورغم ذلك كان الهم الأساسي لمالفينوسكي - كما يقول - أن يجعل من الانثروبولوجيا علماً حقاً، إذ على العلم أن يدخل العقلنة والمعادلات الموحدة الى الظواهر التي يدرسها.

ورغم هذه الرغبة في أن تصبح الانثروبولوجيا علماً مستقلاً، إلا أن ذلك لا يعني أن الانثروبولوجيا قد

عارضت وسائل السياسة الاستعمارية وأهدافها، بل على العكس، لقد كرّرت مراراً تأييدها لسياسة الإدارة غير المباشرة، حتى لممكن القول بوجود تواطؤ بين الوظيفية والايديولوجية المرتبطة بهذه الإدارة. وأن مالفينوسكي نفسه كان يعلن تأييده لسياسة الإدارة غير المباشرة ومبادئها العامة، في الوقت الذي شرحت فيه « لوسي ماير » الأسباب التي يُعتقد انها حملت أهل الاختصاص على الاعتقاد بصوابية نظام الإدارة غير المباشرة، وهي أسباب لا تهدف لإبقاء المجتمعات البدائية على شكلها الأصلي. والواقع أن الاستعمار عرف كثيراً من المصطلحات والتسميات التي لم تخرج في النتيجة عن الجوهر الاستعماري. حتى أن « الثقاف » الذي مثل ظاهرة عامة على حد قول بعض الانثروبولوجيين الأميركيين أمثال: هرسكوفيتز، لنتون، ورادفيلد، احتل مكانة هامة في هذا المجال.

وقد حلّل الانثروبولوجي « الثقاف » في حينه باعتباره سيرورة شاملة، مع أنه ممارسة ادارية لها استراتيجيتها واختيارها. وفي هذا الإطار، برز التناقض بين بعض الانثروبولوجيين الانكليز - ومنهم مالفينوسكي - وبين بعض زملائهم الأميركيين كـ « لستر » (Lesser)، وذلك عندما حاول الانثروبولوجي الأمريكي دمج « الثقاف » بمعناه الواسع مع « التكيف » ميزة الاستعمار؛ في حين حاول مالفينوسكي إظهار الفرق بين الثقاف الذي ميّزه خلافاً لـ « لستر » على أنه عملية غير متناسقة - وهي علاقة متناسب والاستعمار - وبين نقل الثقاف وهذه عملية تقوم على تبادل متساوٍ. ولكن من المشكوك فيه حصول ظواهر ثقاف واسعة النطاق أثناء فترة الاستعمار.

وقد كان « جاك بيرك » واضحاً جداً في قوله « بأن هدف علم اجتماع الاستعمار كان السيطرة على الدوام، وكل المقولات التي تُشَدَّق بها حول أثر « احتكاك » الثقافات لم تكن أكثر من زينة زائفة لبحث هدفه في الدرجة الأولى وتبرير الفساد الذي يحدثه ».

في خضم هذا الوضع برزت انثروبولوجيا جديدة هي

الانثروبولوجيا التطبيقية التي تولدت من رغبة المدرسة الوظيفية في تطبيق علمها على السياسة الإدارية. قبل ذلك لم تكن هذه الانثروبولوجيا علماً. أما في عام 1940، فإنها صارت حقيقة واقعة، لكنها ليست غمطاً مختلفاً عن الانثروبولوجيا الأكاديمية، بل على العكس أنها نظرية، إنها علم. وهي لم تنشأ كمدرسة إلا بعد أن كوّنت لنفسها علماً ومعرفة مستقلين، بعد أن تباعدت عن الايديولوجية الاستعمارية وممارساتها.

على هذا الأساس حلت المعرفة الواعية لمسؤولياتها التطبيقية، بواسطة الانثروبولوجيا التطبيقية، بمحدود الأعوام 1930-1940 محل برغاثية انثروبولوجية النظام غير الواعي للنواحي النظرية؛ إذ تم تنظيم البحث، بحيث تتولى الأجهزة الرسمية أو شبه الرسمية عملية الربط بين النظرية والأبحاث التطبيقية. ويعتبر المعهد الأفريقي العالمي الذي أسس عام 1926 من أنشط الأجهزة وأكثرها أهمية من بين الأجهزة العالمية - الإدارية التي تأسست أثناء قيام الانثروبولوجيا التطبيقية. وقد ساهمت شخصيات شهيرة في حقل الانثروبولوجيا الكلاسيكية في تأسيسه وإدارته. كما جاء في بيانه التأسيسي أن أحد أهم أهدافه « القيام بتقريب كامل بين البحث العلمي والمعرفة من جهة، وبين الأمور التطبيقية من جهة ثانية ». وفي الإطار نفسه، فقد أسست في عام 1940 « جمعية الانثروبولوجيا التطبيقية » والتي ساهم فيها كل من هرشكوفيتز، هوغن، لنتون، كاردنير وسواهم. إلا أن مشكلة هامة برزت على هذا الصعيد، تمثلت بسلسلة من سوء التفاهم والخلافات بين « الانثروبولوجي » و « الإداري »، خاصة بعد أن فرضت الانثروبولوجيا « استقلاليتها » على الصعيد الميداني. وكان من الطبيعي أن تنشأ مثل هذه الخلافات نظراً لكون « الإداري » موظفاً من قبل الاستعمار الذي يسعى لبسط سيطرته وتحقيق سياسته الاستعمارية بكل ما تحمله من قهر ومعاناة ضد السكان الأصليين. هذا في الوقت الذي اعتبر

فيه « الانثروبولوجي » نفسه في موقع متميز عن موقع « الإداري »، وهو الموقع الذي يتيح له فهم الشعوب الأصلية، واتخاذ الموقف اللازم تجاهها. بينما تختلف نظرة « الإداري » إلى هذا الواقع باعتباره مثلاً لسيطرة استعمارية لا تسمح له باتخاذ موقف مغاير لمصالحها وأهدافها متعارضة بالتالي مع الواقع الميداني التطبيقي، خاصة وأن الاستعمار لا يحترم المعرفة الانثروبولوجية إلا إذا كانت معتبرة عن مصالحه المتناقضة في معظم الأحيان مع حيثيات الواقع ومتطلباته. وهذا ما أدى إلى الجدل الذي قام عام 1930 بين مالفينوسكي وبين أحد رجال الإدارة، ميتشل، الذي عارض بشدة المواقف التي عرضها « أبو الوظيفية »، نظراً لرغبة « الإداري » في تجبير العلم لخدمة السياسة التي يتوجب عليها اختيارات لا تخضع للعقل، بل للإدارة؛ فيصبح الموقف إزاءها شبيهاً بموقف رادكليف براون الذي اضطلع بدور بسيط داخل الإدارة، دور خبير استشاري غير مرتبط بالنظام؛ وهذا ما دفعه إلى قلّة اهتمامه بالانثروبولوجيا التطبيقية، أو بشكل عام بعدم اكتراثه بإمكانيات هذا العلم ومسؤولياته التطبيقية، هذا في الوقت الذي يصّر فيه على ترك الأبحاث « القديمة » و « الأكاديمية ». بينما يقف مالفينوسكي على الجانب الآخر، وطلابه المتعدّدون يتابعون مواقفه، وقد تمسك بتقسيم العمل الحذر بين الانثروبولوجي والإداري؛ والواقع أن الاستعمار يسخر العلوم طبقاً لغاياته ومصالحه، ولا يعترف بنبل العلم باعتباره مادة متحررة. و « الإدارة » هي جزء من مؤسسات الاستعمار وتنفذ سياسته، وهذا ما لا يتلاءم مع ضرورة « استقلالية » الانثروبولوجيا، على حد ما ذهب إليه « نادل »، مضيفاً بكل شجاعة قائلاً: حين يصبح العلم الاجتماعي قابلاً للتطبيق فعلى الانثروبولوجي وحده أن يطبقه وأن لا يطبقه بصفته تقنياً يستعمل الغايات التي توصل إليها آخرون، بل أن ينسب لنفسه الحق في الحكم على شرعية هذه الغايات. عليه أن يأمر، أن ينصح، وأن ينتقد، وأن يتدخل في ما للسياة من حقوق وما تقع فيه من أخطاء.



عنها مفهوم « الاحتكاك الثقافي »، وإن بشكل مبطن، لم تعد مهمة؛ فقد انصب الاهتمام على مفهوم التصنيع حسب مقياس عالمي. ويبقى الدور الاستعماري في النهاية عبر محاولة التأثير على المجتمعات أو التضييق عليها، بحجة المحافظة، ليست إلا مؤامرة تستخدم مفاهيم علمية خاطئة، ولا تهدف في نهاية الأمر سوى للبقاء على السيطرة الاستعمارية.

بعد ذلك، يصل الكاتب إلى المرحلة التي يظهر فيها الاستعمار مترهلاً، وعلى طريق الزوال، وهي المرحلة التي عرفت ما يدعى بالانثروبولوجيا المعاصرة، وتأثيراتها على الحقيقة الاستعمارية باعتبارها (الانثروبولوجيا) تمثل أحد العناصر التي تبنى أو تبنى لانقلاب الايديولوجية المسيطرة في الغرب، وكذلك موقعها في عملية مناهضة الاستعمار، بعد نزعة اعتبار أوروبا بمثابة « المركز » الذي يتشعب منه كل أنواع « المزاغم » التي تكرر « المدينة » و « التفوق » و « الاستعلاء » مقابل انعكاساتها السلبية على شعوب المستعمرات والبلدان التابعة.

إن هذا العصر الذي عرف بعصر مناهضة الاستعمار، شهد مدرسة انثروبولوجية جديدة هي « المدرسة الثقافية النسبية الأميركية » التي كان لها مصادر ومراكز مصلحة تختلف كلياً عما عرفته الوظيفة البريطانية. ولكن لا يمكننا تجاهل تأثير المدرسة البريطانية على مفاهيم « روث بناديكت » قبل الحرب، أو على مفاهيم « هرسكوفيتز » و « كاردينز » بعد الحرب. إلا أن الفترة التي عرفتها هذه الانثروبولوجيا والتي تقدر بعشرين عاماً (1930 - 1950)، قد سمحت لها بأن تكون الناطقة باسم المجتمعات البدائية المستعمرة في المطالبة بحقها في الوجود، كما استطاعت منهجية الدراسات الأميركية ولغتها - في الميدان الأمريكي - من التوصل إلى غط خطائي جديد سيتغلب فيما بعد على الايديولوجية الاستعمارية ويقضي عليها.

وقد كان لهرسكوفيتز الفضل الأكبر باختراع مصطلح « نسبية الثقافة » ولتطويره مفهوماً منظماً لم يكن إلا خطأً لدى العديد من علماء الانثروبولوجيا الأميركيين، بعد

والحقيقة أن القليلين هم الذين حاولوا سلاح العلم، وبصفتهم علماء الانثروبولوجيا، الكشف عملياً عن أهداف الاستعمار وغاياته، وإن حاولوا فإن السلطة الاستعمارية لم تكن لتسمح لهم بذلك. من هنا نلاحظ أن الاستعمار حول سائر المسائل إلى مسائل تتعلق بالقدرة على الإدارة، وأن تحليل المدرسة التطبيقية لا معنى له، ولا أبعاد، إلا بالترباط مع الظاهرة الاستعمارية. وعندما كان الانثروبولوجي الفرنسي يسعى للحصول على الانتاء لإدارته، كان زميله الانكليزي - إلى حد ما - قد استطاع أن يصبح عضواً في الإدارة الاستعمارية.

من ناحية أخرى، لم تعد الانثروبولوجيا التطبيقية تكتفي منذ عام 1930، بالاعتبارات العامة المتعلقة بالتغير؛ إذ تخلت عن الدراسات لتعتمد تقطعاً منهجياً يتناول « مشكلات » محددة (الجوع، التصنيع، تنظيم المدن)، وهكذا ركزت الدراسات على الضرورات العملية. وفي هذا الإطار سيتم ظهور الانثروبولوجيا السياسية والانثروبولوجيا الاقتصادية، بالإضافة لظهور معاهد أبحاث جديدة ناتجة عن التقسيم الجغرافي التقليدي أو عن التقسيم الوظيفي. كما بدأت قطاعات استعمارية جديدة بدورها الاهتمام بالانثروبولوجيا، حيث أنشئ في عام 1944 « المجلس البريطاني للبحث الاجتماعي في شؤون المستعمرات » وعهد إليه إسداء النصح إلى سكرتارية الدولة في المستعمرات بخصوص المسائل التي تتعلق بالعلوم الانسانية، وتكون في خدمة الامبراطورية الاستعمارية.

وهكذا توضح أهمية المستعمرات بالنسبة للقوة الاستعمارية حيث تعتمد إلى ابتكار جميع الأساليب التي تضمن بواسطتها استمرارية الهيمنة والقهر والاستغلال. وقد أحال انثروبولوجيو العشرينات الاستعمار إلى نوع من الاحتكاك الثقافي، الاحتكاك بين ثقافات مختلفة. أما الآن فلا أحد يتكلم عن تغير ثقافي بل عن تغير اجتماعي. والاستعمار ليس إلا مظهراً من مظاهر التغير الاجتماعي. والفوارق التي ما زالت موجودة بين الحضارات، والتي يعبر

ذلك من منطلق نظري فإنه لا يفقد أهميته القصوى في عصرنا هذا، عصر تحرر الشعوب والقضاء على الحقيقة الامبريالية.

لقد لمس العلماء الانتروبولوجيون الأميركيون خطورة النظرية الغربية القائلة بتفوق «الرجل الأبيض» في الوقت الذي أصبح فيه عامل «اللون» مقياساً للحضارة والتمدن، تبريراً للتوسع الاقتصادي والسيطرة والقهر، والمآسي الإنسانية بحق الجنس البشري. كما لمسوا أيضاً «ان تاريخ التوسع الغربي لا يتميز إلا بالخط من قيم الشخصية الإنسانية وتفكيك حقوق الانسان خاصة في الشعوب التي قدر له السيطرة عليها، مستعملاً لذلك وصفاً للتخلف بطرق معقنة، ومركزاً على التأخر وعلى العقلية البدائية، مما يتيح له تبرير الاستبداد الذي يمارسه».

وبالنظر إلى الأهمية التي اكتسبتها مكانة هرسكوفيتز في دراسته لهذه الظاهرة، فإنه لم يؤل جهداً في إظهار مساوئ هذه السياسة وضرورة مناهضتها والتصدي لها والحد من خطورتها، حتى كان له دوره المميز في «مشروع اعلان حقوق الانسان» الذي أودع في عام ١٩٤٧ لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة من قبل المكتب التنفيذي للجمعية الانتروبولوجية الأميركية.

لم يقتصر عصر «مناهضة الاستعمار» على الجانب الانتروبولوجي الأمريكي فقط، بل كان لبعض الانتروبولوجيين الفرنسيين دورهم في هذا المضمار. وقد برزت المدرسة الجديدة التي مثلها «غريول» بعد عام 1930 - والتي لا تختلف كثيراً عن مدرسة الثقافة النسبية الأميركية - كتجربة جديدة أصرت على دراسة أنساق المفاهيم، وعلى الخرافات، أكثر مما اهتمت بالعلاقات الاجتماعية كما مارستها الانتروبولوجيا البريطانية، أو الأبحاث الفرنسية، وهذه الطريقة تقربه نوعاً ما من تحليلات روث بناديكت الأمريكي.

وقد لعب «غريول» دوراً هاماً، عبر مدرسته هذه، في مناهضة الاستعمار، لا يقل شأنه عن انتروبولوجي مدرسة

إيضاحه بأن المدرسة الثقافية النسبية لم تكن صادرة عن نتائج العلوم الإنسانية، بل لم تكن أكثر من التعبير عن مرحلة تاريخية حاولت أن تقدم لها تفسيراً أميناً أو علمياً.

ونظراً للدور الهام والمؤثر الذي كان يقوم به المبشرون - بتوجيه استعماري - فقد كانت إحدى وظائف الثقافة النسبية حماية الشعوب التي لا تعرف القراءة من تدخل المبشرين الهادف والواعي والذي يوصل الى نتائج مأساوية، ومن تدخل الامبرياليين الذي لا يرحم.

وفي الاطار نفسه، فقد قام هرسكوفيتز بنقد الأطروحات الامبريالية، مهاجماً أيضاً سياسة الادارة غير المباشرة الليبرالية والامبريالية المتنوّرة التي دافعت عنها الوظيفة. وقد كان ذلك على أساس التميز الانتروبولوجي بين المدرسة الثقافية الأميركية والمدرسة الوظيفية الانكليزية، حيث تمثل الفارق بين الاثنين بأن الوظيفة قد قبلت سياسة الادارة غير المباشرة لاعتبارها هذه السياسة وسيطة بين التقليد والتقدم في الإطار الامبريالي، أما المدرسة الثقافية فقد أصرت على مظهر الادارة غير المباشرة، القابل للتحويل إلى ادارة ذاتية تجسد في استقلال سياسي وثقافي، أي في نفي الامبراطورية. ويكفي الإشارة إلى الخلاف الذي حصل بين كل من هرسكوفيتز ومرغري برهام تلميذة لوغارد لتبيان الواقع - الصراع الذي كان قائماً بين هاتين المدرستين، ووجود الهوة الفاصلة بين الامبريالية المتنوّرة - والتي تشكل الوظيفية أفقها - ومناهضة الامبريالية بقيادة الانتروبولوجيا الأميركية.

يتوضح من ذلك أن مفهوم «استقلال الدول» كان محور الخلاف الأساسي الذي طبع العصر بطابعه الخاص بعد أن كانت فكرة «متابعة الغرب» ومتابعة غرس «تفوق القيم الغربية» عن طريق تحويل السيادة السياسية الى جماعات تعهد بذلك، تلقى مواجهة هامة على الصعيد الانتروبولوجي - والأمريكي خاصة - وليس أدلّ على ذلك من الخطوة الهامة التي أعلنتها الانتروبولوجيا الأميركية والتي تمثلت «باعلان حقوق الانسان» في عام 1947، ولو كان

هذا السياق التحرري. كما كان المؤتمر الأول للمثقفين والكتاب السود في باريس عام 1955 خطوة ماثلة على هذا الصعيد، عندما ارتفع لأول مرة وبشكل عالمي، شعار حق الأفارقة في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

كما كان من الطبيعي، أن يشهد عصر مناهضة الاستعمار، وفي أفريقيا على الأخص، بروز انثروبولوجيا أفريقية لعبت دورها في إحداث كثير من التغيرات بعد أن تصدت بصدق وموضوعية للمقولات الانثروبولوجية الغربية التي استهدفها مباشرة، انطلاقاً من المبدأ الذي اعتمده الاستعمار في أن المستعمر (بكسر الميم) هو الذي يريد جر المستعمر (بفتح الميم) إلى الوراء، في الوقت الذي كان يريد هذا الأخير السير إلى الأمام.

وبالنظر إلى طبيعة العصر التحرري هذا، فقد تزامنت المدرسة الانثروبولوجية (الأفريقية) مع بروز القومية الأفريقية. وكان «كينياتا» - زعيم غينيا فيما بعد - من أوائل الأفارقة الذين كتبوا «أول دراسة انثروبولوجية عن أفريقيا بقلم أفريقي» عام 1937، دافع فيها عن ثقافته وتبرير قيمها وممارساتها في وجه التفسيرات المشوهة التي قدمها الأوروبي. كما كان للشيخ «انتا ديوب» من السنغال، الدور الكبير في هذا الإطار أيضاً عندما حاول البرهنة على أن البنى الاجتماعية الأوروبية القائمة على عدم المساواة هي السبب في التقلبات الثورية في عصرنا الحاضر، ليصل أخيراً باستخدامه مفاهيم القرن التاسع عشر، إلى فضح الايديولوجية الامبريالية بالذات.

كذلك الحال بالنسبة لجاك رابنجنسارا، والرئيس سيكوتوري، والرئيس كوامي نكروما؛ وقد أعلن رابنجنسارا، من مدغشقر، قبل أن يصبح وزيراً في حكومة الاستقلال، في المؤتمر العالمي للأدباء والفنانين السود الذي كان منعقداً في باريس عام 1956 أنه «لم يصبح الأسود بربرياً إلا في اليوم الذي استفاد فيه الأبيض من حسنات البربرية. ان تطور الاستعمار في القرن التاسع عشر وتوسعه إلى ما وراء البحار كان بحاجة إلى حجة: «وبذلك أوجدت

الثقافة النسبية الأميركية؛ خاصة وأنه كان يعتقد ان معرفة الغرب للثقافات الأفريقية، وهي المعرفة التي جمعها بواسطة الانثروبولوجيا، إنما هي معرفة تستند إلى «تراث غربي من جهل الآخرين، وإلى استعلاء على الآخرين.. وعدم القدرة على فهم عقلية الآخرين...». لذلك كان موقفه واضحاً جداً في اختلافه مع منظري الاستعمار وانثروبولوجية الانكليز والفرنسين فيما يتعلق بصورة خاصة بالمجتمعات الأصلية مع تمكينها من الحفاظ على أصالتها وعلى شخصيتها الحية والتي يجب ألا تموت، عكس ما افترض الامبرياليون. وقد كان لمواقفه هذه تأثيرها الكبير نظراً للمكانة المرموقة التي احتلها منذ عام 1947 حتى وفاته في عام 1956، كونه مستشار الاتحاد الفرنسي طوال هذه المدة.

لقد أبرزت هذه الدراسات في الواقع عقم السياسة التمييزية الأوروبية وأفرغتها من جوهرها، كما «لم تعد أوروبا إزاءها المدافع الذي لا يخفى، أو الراعي الشرعي للمدنية الوحيدة... لقد استطاعت أن تطور استعمارها وأن تسوّغ، لكنها لم تستطع أن ترفعه إلى مستوى الشرعية»، وهذا ما أفسح المجال أمام تحلي عدد من الانثروبولوجيين عن النسبية وتحولوا إلى التطورية أو التطورية الجديدة، التي تقيس تقدم المجتمعات بنسبة استهلاك الفرد من الوحدات الحرارية؛ كما تقول بوجود فارق أساسي داخل سيرورة التطور الوحيدة، بين نظم العائلة في أفريقيا ومثيلاتها في أوروبا القديمة.

هكذا نرى بأن العالم الثالث - وأفريقيا خاصة - شكل محور الاهتمام الانثروبولوجي بالنظر إلى العلاقة التي تربطه بالاستعمار الذي اعتبر هذه المناطق مصدراً هاماً للثروة والسيطرة. إلا أن العصر الذي اتسم بطابع التحلل من الاستعمار، فقد عرف طابعاً آخر، مترابطاً وبشكل وثيق معه، يتمثل بالطابع التحرري للشعوب والذي تجسد بحروب تحريرية وطنية مصرة على ألا تكون أداة التاريخ بل الصانعة له.

انطلاقاً من ذلك، كان مؤتمر باندونغ الخطوة المهمة في

شعوبهم وتطلعاتها. لذلك تستطيع الأبحاث الأفريقية التي يقوم بها الأفارقة الوصول بسهولة الى الحقائق والى النتائج العلمية الصحيحة». هذا ولقد اكتسب النقد الأفريقي للانثروبولوجيا أهميته بصورة أكبر وأشمل، عندما دفع أبناء هذه الانثروبولوجيا ومستخدميها أنفسهم أثناء الفترة الاستعمارية، إلى توجيه النقد لها أيضاً؛ كما دفع في الوقت ذاته إلى إعادة تقويم موقع الغرب في التاريخ وفي الكون والذي لا يمكن فصله عن إعادة تقويم الانثروبولوجيا. وهذا تقويم لا يتم ولن يتم إلا بإنهاء الاستعمار؛ باعتبار أن الانثروبولوجيا ظلت ولمدة طويلة أسيرة الممارسات الاستعمارية، ولم يكن تباعدها عن الاستعمار أكثر من وهم، بل إن الخطاب الانثروبولوجي قد ذاب كلياً في الظاهرة الاستعمارية؛ وإن ما يجمع بين المجتمعات على اختلاف علاقاتها التاريخية ومميزاتها، إنما هو الموقف الاستعماري أولاً؛ وهذا ما دفع الى بروز الانثروبولوجيا السياسية والاقتصادية في أيامنا هذه (بعد أن سادت قبلها الانثروبولوجيا الاجتماعية الكلاسيكية)، والذي دفع بدوره إلى الخلاف بين كل من «جاك بيرك» و«جوليان» حول وصف العالم، ويعود هذا الخلاف أيضاً إلى العوامل السياسية والايديولوجية السائدة في عالمنا المعاصر. فبالنسبة لبيرك تشكل إزالة الاستعمار السياسي حدثاً أساسياً فيما لا يعتبر جوليان ذلك أكثر من تحول يعكس ارادة وضع قيادة وطنية موالية للغرب تنولى مسؤولية قتل الشعوب».

بالرغم من كل ذلك، تبقى الظاهرة الأساسية واضحة، متمثلة باستخدام الاستعماريين للعلم كغرض لتحقيق أهدافهم في السيطرة والقهر. وإنها جريمة بالفعل إن يمارس بحق الانسانية هذا النوع من الاستخفاف بكل القيم التي تطبع الكائن البشري بمميزات خاصة، وعلى حساب علم ينزل الاستعماريون فيه الى مرتبة الغرض.

إلا أن هذه الظاهرة سرعان ما اكتسبت حقيقتها وأعيد الى العلم اعتباره الذي فقد قبل دخول الاستعمار مرحلته الأخيرة؛ هذه المرحلة التي لم يعد الانسان البدائي

رفاهية الحس الخرافة وأسطورة الرسالة الحاملة للتمدن، التي ما زالت الى الآن بصقة في وجه النفوس النبيلة».

وبنفس الصراحة والصدق والموضوعية، أعلن الرئيس كوامي نكروما أمام الانثروبولوجيين في خطابه الافتتاحي للمؤتمر الأول للأفريقيين الذي كان منعقداً في أكرا عاصمة غانا عام 1962 قائلاً بأن «قسماً كبيراً من الدراسات والأبحاث الأوروبية والأمريكية عن أفريقيا، كان تبريراً. لقد كانت محاولة لتسويغ الرق والنهب الاجرامي للعمل وللخيرات الأفريقية. لقد كانت هذه الدراسات اذن في أنعس حالاتها من الناحية العلمية. وبعد القضاء على العبودية لم يعد للدراسات الأفريقية أي حجة للتذرع بالدوافع الاقتصادية. ولذلك أخطر خبراء الدراسات الأفريقية بأن يغيروا منحاهم واتجاهات كتاباتهم، وشروعاً بكتابة مؤلفات وصفية تناولت المجتمعات الأفريقية من أجل تبرير الاستعمار باعتباره واجباً حضارياً».

لقد كان الاهتمام الأفريقي بالانثروبولوجيا، نقداً موجهاً، في الوقت نفسه، الى اللغة الانثروبولوجية التي شوهت الواقع (الأفريقي) انطلاقاً من العامل «المصلحي» الذي ارتكز اليه الاستعمار، خاصة وإن ارادة الأفارقة مزاوله الأبحاث الانثروبولوجية بذاتهم، اضافة الى رفضهم الانثروبولوجيا الكلاسيكية، قد قادتهم لوضع تصور جديد، لا تبدو فيه ثقافات العالم الثالث من وجهة نظر موحدة بل في دلالتها لذاتها وبذاتها.

واعترافاً بهذا الجهد الذي بذله الأفارقة في هذا المجال، لا بد من الإشارة الى الكلمة التي وجهها «ليو سي مو» (الصين الشعبية) الى المؤتمر المنعقد في أكرا عام 1963، منوهاً فيها بفضل الأفارقة الذين فضحوا الانثروبولوجيا الغربية المستندة الى عامل «التفوق» و«التمدن» الاستعماري، قائلاً «بأن الأفارقة بالذات الذين ولدوا وكبروا في أفريقيا هم الذين يعرفون أكثر من أي فرد آخر أفريقيا الأمس واليوم، وهم الذين يدركون بعمق أماني

للمعارف التي توصل إليها « المتورون » في هذا العصر، حتى أصبح الترابط وثيقاً بين الكهنوت والطفان ولم يعد الفصل وارداً بينها. ومن هناك كانت نقمة الايديولوجي « دي جرنندو » وكذلك الأب « دي رينال » و« كوندورسيه » ضد هذه الفئة من الكهنة ورجال السياسة، على أساس اعتبارهم ان الاستبداد مضرّ بالأمرء والشعوب على السواء في كل زمان ومكان، ذلك انه هو عينه لا يتغير في مبادئه أو في نتائجه. ولا يمكن ذلك أن يتم بمعزل عن تسميم الأفكار من قبل الكهنة الذين يزرعون الأحكام التي تفرّق الأسرة والتي تثير مقاطعة ضد مقاطعة أخرى.

ويمكننا القول في النهاية بأن ايديولوجية عصر الأنوار التي تزامنت مع تجارة العبيد والمتاجرين بهم، لم تكن الا اللحظة التقدمية القصيرة التي عاشتها الأفكار الرجوازية؛ وعلى أساس ذلك، تحاول الانثروبولوجيا المعاصرة الاستفادة أو استلهام الدروس والعبر منها من أجل تكريس « عالمية » الانسان وتطوره وتقدمه.

وطبيعي ان هذا « التنوع » الانثروبولوجي لم يكن في الواقع إلا انعكاساً لما كان قائماً بين الامبرياليات العالمية، الأوروبية ثم الأميركية فيما بعد؛ وذلك انطلاقاً من الأطماع الاستعمارية في مناطق النفوذ وبصورة خاصة في القارة السوداء، والتي بلغت حداً من المجابهة، اضطرت هذه الدول على أثره عقد مؤتمر هام في برلين يتعلق بالمستعمرات الأفريقية، خاصة وان منطقة الكونغو، كانت محور هذا الصراع وأعنفه.

واذا كان لبعض التطورات من تأثير، تبعاً لطبيعة العصر التي شهدتها، فإن ذلك لم يكن بمعزل عن التثبث الأعظم لمخالب الاستعمار في هذه الممتلكات التي اعتبرت في كثير من الأحيان عصب حياته وشرائه وجوده، تكريساً لبقائه كقوة يحسب حسابها. إلا ان بروز ثورة اكتوبر الروسية عام 1917، كان لها تأثيرها الكبير في مجريات الأحداث، وخاصة على الصعيد الانثروبولوجي ومناهضته

فيها جامداً، ومتحجراً، بل أعطي حقه كإنسان أولاً بافي الأنظمة ما قبل المنطقية. وقد كان للإنسان الأفريقي، وإنسان العالم الثالث، في دراسة الانثروبولوجية الأفريقية، دوره الهام في إعطاء هذا العلم مكانته الحقيقية بعيداً عن التشويبات التي سخرها علماء الانثروبولوجيا الاستعماريين لخدمة أغراضهم وأهدافهم البعيدة عن مصلحة الإنسان الأصلي وتطوره الاجتماعي والحياتي العام. ومن ناحية أخرى، أظهر علماء الانثروبولوجيا الأفريقية فهمهم « للعالمية » التي طبعت عصر الاستعمار، والتي استندت إلى اللامساواة والنهب والجوع كركائز لها، وإعادة النظر بمفهوم للعالم على أساس وضع حد للتغلغل الاستعماري الغربي الذي يحمل الكثير من المآسي بحق البشرية في سبيل أغراض رخيصة. كما دعوا إلى فهم جديد للعالمية « التقدمية » التي اكتشفها فلاسفة عصر الأنوار. وفي هذا الإطار يبرز الدور الهام للانثروبولوجيا كعلم يأخذ على عاتقه مهمة انسانية كبرى على طريق التقدم والتطور البشري. وقد مثل كوندياك أبرز مثال عن طبيعة الأوروبي « المتمدّن » و« المتحضّر » و« المتعلم » إزاء الشعوب الأخرى عندما لم يعد الأوروبيون ومنذ وقت طويل، أبناء الطبيعة، وذلك بقوله: « نحن الذين نعتبر أنفسنا أكثر الناس علماً، علينا التوجّه نحو الشعوب الأكثر جهالة لتعلم منهم بداية اكتشافاتنا: فذلك ما نحتاج اليه. ونحن نجعله لأننا لم نعد، منذ وقت طويل، أبناء الطبيعة ».

وقد كان جاك بيرك صادقاً عندما أكد بأنه « يجب الاعتراف لما لعصر الأنوار - وبرغم أنف الفاتحين - من الجرأة والطموح لقيامه بعمل تفتخر به البشرية كافة، انه قوة تأليف الموسوعات، والواجبات العالمية، وفكرة الإنسان الطبيعي، مما يؤلف بين البشر كافة ». وعلى حد قول ستيس: « يجب ألا ننكر ان بإمكان هذه الشعوب (وبغض النظر عن ديانتها) أن تكون أكثر سعادة لو لم نأت نحن إليها ». ولم يكن ذلك إلا من خلال الدور الذي مارسه الطغاة والكهنة و« رجال السياسة » على أثر استغلالهم

للاستعمار .

وأخيراً، يبقى لهذا الكتاب قيمته الكبرى في هذا العصر - العصر النووي - الذي يعتبر امتداداً للعصور الاستعمارية السابقة، كما يشكل (الكتاب) في الوقت ذاته، مرآة تنعكس من خلالها صورة المستقبل، باعتبار الترابط الزمني - التاريخي للحياة الإنسانية التي لا تكتمل صورتها إلا من خلال العلاقة الكامنة في حلقاتها التسلسلية وغير المنقطعة بين الماضي والمستقبل؛ وتبرز أماننا في هذا الاطار أهمية مقولة المؤرخ أسد رستم: «إذا ضاعت الأصول، ضاع التاريخ معها». ومن هنا تعتبر دراسة الانتروبولوجيا وعلاقتها

بالاستعمار من مختلف زواياها، موضوعاً هاماً تقتضيه الحاجة الملحة، في زمن ما زالت تنكالب فيه القوى الاستعمارية، ولكن بوسائل أكثر تطوراً، وأساليب تحمل في جوهرها ظلم القرون الوسطى ووحشيتها. وإذا افتقر الكتاب في معظم صفحاته للإشارة الى المصدر الذي استقى منه الكاتب استشهاداته، فإن ذلك لا يحول دون الأهمية الكبرى والضرورية لهذا العمل العظيم، وضرورة الدعوة لإجراء أبحاث ماثلة تستهدف الدراسة الواعية لمختلف جوانب هذه المجتمعات، وجعلها في متناول البشرية جمعاء، مادة لا يستغنى عنها.